المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

منشور عدد: 48 س[1]

24 أكتوبر 2016

إلى السادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها

الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين

المديرين الفرعيين الإقليميين لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: تنظيم الأبواب المفتوحة بالمحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، ففي إطار دعم مبدإ تقريب القضاء من المتقاضين، وجعل الإدارة في خدمة المرتفقين، أضحى من الواجب أن تعزز المحاكم مكانتها المهمة، وتمكن الغير من التعرف على طبيعة عملها، ونشاطها وتنظيمها واختصاصها، ومنح المواطنين والمواطنات فرصة معرفة كل الجوانب المرتبطة بالمؤسسة القضائية وخدماتها المتعددة.

هذا ولن يتأت تحقيق هذا المبتغى إلا عن طريق فتح المحاكم لأجنحتها لفائدة عموم المواطنين والمتقاضين، ومخاطبة جميع الفعاليات المهتمة بشؤون العدالة، حتى لا تبقى المجهودات التي تبذل من أجل إصلاح القضاء والرفع من جودته وجودة الخدمات الإدارية حبيسة فضاء المحاكم ومكاتبها.

لذلك ومن أجل إنجاح هذه التجربة المهمة، واعتمادها تقليدا يرسخ ثقافة عدالة راقية ومواطنة خدمة للمتقاضي والمرتفق، فإني أدعوكم إلى ما يلي:

1- السهر على تنظيم الأبواب المفتوحة على مستوى كل دائرة قضائية، بالتزامن مع

افتتاح السنة القضائية.

2- العمل على أن تكون هذه الأبواب المفتوحة، مرآة تعكس المجهودات المبذولة على صعيد محاكم الدائرة القضائية، من أجل الرقي بالعمل القضائي والإداري لأعلى مستوى سواء تعلق الأمر بمحكمة الدرجة الأولى أو الثانية أو بمراكز القاضي المقيم.

3- انخراط المديريات الفرعية الإقليمية في هذه المبادرة بالشكل الذي يبرز دورها المحوري كممثل لامركزي لهذه الوزارة في علاقتها بمحاكم المملكة.

4- إشراك المهن القضائية في تقديم نفسها، والتعريف بمهامها وأدائها للمواطنات والمواطنين، باعتبارها جزء لا يتجزأ من أسرة العدالة.

5- اتخاذ هذه المناسبة فرصة لتكريم بعض الشخصيات القضائية والإدارية التي أبلت البلاء الحسن داخل نطاق دائرتكم، بما يشجع على بذل مزيد من العطاء خدمة للعدالة والمواطنين، وخاصة الموظف المثالي.

وبهذه المناسبة ومن أجل ضمان استمرار هذه التجربة وإنجاحها، فإني أهيب بكم الحرص على العمل بمقتضيات هذا المنشور كل في حدود اختصاصه، غايتنا من وراء ذلك تحقيق تواصل جيد للمحاكم مع محيطها الخارجي، دفاعا عن المكتسبات وصونا للحقوق.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد